دراسة تحليلية لدور قروض التمويل فى تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

علاء الدين عبد اللطيف إبراهيم[1]
alaa5775alaa@gmail.com

ملخص البحث

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة رافداً مهماً من روافد التنمية الاقتصادية والإجتماعية على مستوى العالم، حيث أنها لاتقدم فرصاً للتوظف فقط بل إنها تعتبر الدافع الرئيسى لمزيد من الابتكارات التكنولوجية وزيادة الصادرات وزيادة نمو الناتج المحلى الإجمالى ولذلك فإنها تعتبر المحرك الرئيسى للنمو الاقتصادى حيث انها تعتمد بشكل كبير على الخامات المحلية ولديها قدرة كبيرة على الانتشار الجغرافى، وأصبح الاهتمام بنمو قطاع المشروعات الصغيرة من الأولويات الاقتصادية والاجتماعية التى تسعى لها الدولة فى ظل الحاجة المتزايدة لخلق فرص عمل جديدة لمكافحة البطالة والفقر وذلك من خلال الدعم اللازم لها بكافة أنواعه، ومواجهة التحديات التى تواجهه واقتراح الحلول المناسبة لها، وتمثلت مشكلة البحث فى كيفية قيام المؤسسات البنكية والتمويلية بالاستفادة من شبكة علاقتها لتدعيم مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق توفير التمويل اللازم لهذا القطاع، ومواجهة التحديات التى تحد من نمو القطاع والعمل على خلق قيمة مضافة لكافة الأطراف بالإضافة إلى تحفيز قدرتها على تحقيق الربح من تلك المشروعات، واستهدف البحث التعرف على دور جهات التمويل فى تمويل بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع التعرف على أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة للنمو الاقتصادى.

وترجع أهمية قطاع المشروعات الصغيرة تكمن في قدرة هذا القطاع على الاسهام الفعال في عملية التنمية وتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية منها دعم النمو الاقتصادي والازدهار وتنشيط العجلة الاقتصادية وتوفير فرص العمل ومضاعفة القيمة المضافة للناتج المحلي، هناك مصادر خارجية ومصادر داخلية لتمويل المشروعات الصغيرة في مصر ومن أهم المصادر الخارجية لتمويل المشروعات الصغيرة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، بنك التنمية

1.مدرس بالمعهد العالي للعلوم التجاريه بالمحله الكبرى

الأفريقي ، وكالة التنمية الدولية الأمريكية ، المجموعة الأوربية ، بينما من أهم مصادر تمويل المشروعات الصغيرة الداخلية بنك التنمية الصناعية ، والبنوك التجارية ، والبنوك المتخصصة، وبنوك الاستثمار والأعمال والصندوق الاجتماعي للتنمية، وصندوق التنمية المحلية، والبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي.

ويكون حصول المشروعات الصغيرة على التمويل من هذه المصادر من أجل شراء الأصول الثابتة من النوع طويل الأجل ولكن بينما يكون التمويل قصير الأجل من أجل تمويل النشاط الجاري. ويعد صندوق التنمية المحلية له دور تنموى يستهدف تدعيم التنمية الاقتصادية على المستوى المحلى، ويعتبر ذلك احد المحاور الهامة للبرنامج القومى للتنمية المحلية المتكاملة مختلفا عن الاجهزة الائتمانية المصرفية الاخرى، حيث يؤدى الدور المنوط منه بتكوين الائتمان مع التركيز على التنمية، ولذلك لا تقاس نجاحاته بالربحية الناتجة فى نهاية فترة مالية من خلال تعاملاته فى هذا المجال ولكن تقاس بما تم تحقيقه من اهداف تسعى اليها عمليات وبرامج التنمية المحلية ومقدار تحقيقها لعنصر الشمول والتكامل والتواصل ومدى ما يتحقق من اثار تنموية على محاور التنمية الاخرى ويخص بالذكر التنمية البشرية والاجتماعية والمؤسسية للمجتمع المحلى وخاصة المجتمع الريفى، وتمثلت شروط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى أن تغطى عوائد المشروع أقساط القرض بعد سداد كافة تكاليف التشغيل، أن تتيح فرص عمل أكثر خاصة للشباب والمرأة، الأقل فى التكلفة الاستثمارية لفرص العمل الواحدة، يتيح فرصاً للتكامل مع مشروعات تنموية أخرى على النطاق المحلى، الأقصر فى فترة استرداد القرض، الأكثر محافظة على البيئة.

Summary

Small and medium enterprises are considered an important tributary of economic and social development in the world, as they not only provide employment opportunities, but are also considered the main driver for more technological innovations, increasing exports, and increasing GDP growth. Therefore, they are considered the main engine for economic growth, as they depend heavily on Local raw materials and have a great ability to spread geographically, and interest in the growth of the small projects sector has become one of the economic and social priorities that the state seeks in light of the growing need to create new job opportunities to combat unemployment and poverty, through the necessary support for it of all kinds, and facing the challenges it faces and proposing appropriate solutions. she has, The problem of the research is how banking and financing institutions benefit from their relationship network to support the field of small and medium enterprises by providing the necessary financing for this sector, facing the challenges that limit the growth of the sector and working to create added value for all parties in addition to stimulating their ability to make a profit from these projects. The research aimed to identify the role of financing agencies in financing some small and medium enterprises, while recognizing the importance of small and medium enterprises for economic growth

المقدمة:

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة رافداً مهماً من روافد التنمية الاقتصادية والإجتماعية على مستوى العالم، حيث أنها لاتقدم فرصاً للتوظف فقط بل إنها تعتبر الدافع الرئيسى لمزيد من الابتكارات التكنولوجية وزيادة الصادرات وزيادة نمو الناتج المحلى الإجمالى ولذلك فإنها تعتبر المحرك الرئيسى للنمو الاقتصادى حيث انها تعتمد بشكل كبير على الخامات المحلية ولديها قدرة كبيرة على الانتشار الجغرافى، وأصبح الاهتمام بنمو قطاع المشروعات الصغيرة من الأولويات الاقتصادية والاجتماعية التى تسعى لها الدولة فى ظل الحاجة المتزايدة لخلق فرص عمل جديدة لمكافحة البطالة والفقر وذلك من خلال الدعم اللازم لها بكافة أنواعه، ومواجهة التحديات التى تواجهه واقتراح الحلول المناسبة لها، وهناك العديد من الأشخاص وخاصة الشباب الذين يرغبون في البدء في مشروع صغير ولكن ليس لديهم المال الكافي وعندها يلجأن إلي فكرة **تمويل المشاريع الصغيرة** في مصر وذلك من أجل العمل علي مساعدة الشباب علي إقامة ما يريدون من مشاريع صغيرة ويذكر أن تلك القروض تتوفر من قبل العديد من جهات الدولة مثل العديد من البنوك في مصر والعديد من الجمعيات المصرية وأيضا يوجد العديد من الشركات التي تعمل علي توفير قروض لتمويل أي من المشاريع الصغيرة ولكن في أي جهة من أجل منح الشخص التمويل الذي يرغب فيه فإن هناك بعض من الشروط الواجب توافرها وهناك أيضا بعض من الأوراق المطلوبة للحصول علي التمويل للمشروع، حيث أن كلمة مشروع تعنى إرساء عملية إستثمارية جديدة أو إدخال شئ جديد على سلعة موجودة فعلاً ومن الممكن أن يشمل المشروع نطاقاً واسعاً من الاحتمالات قد تتراوح بين الآلة الواحدة إلى مصنع بأكمله وعلى ذلك فإن إدارة المشروعات بالأساليب العلمية تتعلق بدراسة إمكانية إدارة عملية استثمارية جديدة أو إجراء تغيرات جوهرية فى إدارة إنتاج سلع موجودة فعلاً أو بالزيادة فى خطوط الإنتاج . والواقع أن إدارة المشروعات الجديدة يعتبر من الأهمية بما كان فى التحليل الاقتصادى لما تلعبه الإدارة فى نجاح المشروع وقيامه على أسس علمية تضمن له تسويق منتجاته أو خدماته التى يقوم بها .

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث فى كيفية قيام المؤسسات البنكية والتمويلية بالاستفادة من شبكة علاقتها لتدعيم مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق توفير التمويل اللازم لهذا القطاع، ومواجهة التحديات التى تحد من نمو القطاع والعمل على خلق قيمة مضافة لكافة الأطراف بالإضافة إلى تحفيز قدرتها على تحقيق الربح من تلك المشروعات.

الهدف من البحث

فى ضوء مشكلة البحث المشار اليها فان البحث يستهدف بصفة اساسية التعرف على دور جهات التمويل فى تمويل بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع التعرف على أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة للنمو الاقتصادى.

ولتحقيق هذا الهدف الرئيسي فان الدراسة تتضمن العديد من الاهداف الفرعية والتى تتمثل فيما يلى

- ماهى المعوقات التى تحد من الدور التمويلى للقطاع المصرفى الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- مدى مساهمة القطاع المصرفى وشروطه فى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال مايوفره من النظام البنكى.

- التعرف على دور صندوق التنمية المحلية من خلال اسهام البرامج التى يتبعها فى تمويل المشروعات الزراعية وتطور حجم القروض الممنوحة موزعة وفقا للانشطة الانتاجية والتوزيع الجغرافى للقروض وفرص العمالة التى تم توفيرها من خلال تنفيذ هذة البرامج وعدد المستفيدين من هذة القروض.

مصادر البيانات وأسلوب البحث

- تم الاستعانة بالبيانات الثانوية التى تخدم هذا البحث من وزارة التنمية المحلية وجهاز تنمية المشروعات، وصندوق التنمية المحلية، وبعض مؤسسات التمويل فى مصر، بالاضافة الى الابحاث والمراجع ذات الصلة بهذا الموضوع وقد اعتمد البحث فى تحليل وعرض النتائج على الاسلوب التحليلى الوصفى والكمى والتى تحقق اهداف البحث.

نتائج البحث ومناقشتها

تتوقف مصادر تمويل المشروعات على الأفق الزمني لأنشطتها (قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل). ويمكن إيجاز تلك المصادر فيما يلي:

1- سوق المال (الرسمي وغير الرسمي).

2- البورصات. (يتم فيها بيع وشراء الأسهم العادية والممتازة، والسندات سواء كانت مضمونة برهن أو بدون رهن).

3- الاقتراض.

4- التمويل بالمشاركة: (من خلال البنوك المتخصصة أو بنوك الاستثمار والأعمال).

ويعرف في الأوساط المالية الأمريكية بأسم رأس المال المغامر أو المخاطر، وهي أكثر ضمانا لنجاح المشروعات الصغيرة عن الاقتراض.

الإطار النظري للبحث

تمثل المشروعات الصغيرة إحدى حلقات التوازن في الهياكل الاقتصادية بما تتميز به من مرونة وسرعة استجابة لمتغيرات الأسواق المحلية والعالمية. والمساهمة في استخدام واستثمار المدخرات ورؤوس الأموال المحلية وتلبية الطلب على تنشيط الاستثمار الإنتاجي والتصنيعي، لما تتسم به من صغر حجم الاستثمارات وأــاحة أكبر عدد ممكن من المستثمرين على إقامتها، وانخفاض حجم الخسائر المالية وتوجيه الاستثمارات بشكل مباشر إلى عمليات الإنتاج فقط.

وتلعب المشروعات الصغيرة دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم ، وذلك لدورها الفعال في تشغيل العمالة، والمساهمة بفعالية في حل مشكلة

البطالة وتعظيم الناتج، وإسهامها في ولادة مشروعات جديدة تدعم النمو الاقتصادي. ولقد قامت العديد من الدول المتقدمة بدعم وتشجيع هذا النوع من المشروعات وهذا ما ساعد في تحقيق طفرة نوعية كبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي لتلك الدول[1].

وتؤدي المشروعات الصغيرة سواء كانت زراعية او صناعية او خدمية دورا مهما في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم , كما تساهم في استيعاب إعدادا كبيرة من الأيدي العاملة والتخفيف من مشكلة البطالة , كما تؤدي دورا مهما في اكتساب المهارات الفنية والتقنية, وتلبية احتياجات السكان من السلع والخدمات، فالمشروعات الصغيرة تعد الأكثر اعتمادا على الخامات والكفاءات المحلية, واستخداما للتقنية المتوفرة محليا. وبالنظر لهذا الدور وهذه الأهمية حظيت المشروعات الصغيرة باهتمام في معظم الدول الصناعية وبعض الدول النامية. وعلى صعيد البلاد العربية فقد أدت روعات الصغيرة (خاصة في القطاع الصناعي) دور هام في تحقيق بعض مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية , إلا أنها مازالت تعاني من العديد من المشاكل والمعوقات[2].

أولاً : مفهوم المشروعات الصغيرة:

يثير مفهوم المشروعات الصغيرة جدلا كبيرا بين الاقتصاديين, ففي الحقيقة ليس هناك تعريفا واحدا للمشروع الصغير يمكن أن يسري على جميع المشروعات وفي كل المناطق وتحت كل الظروف , وذلك لان الحكم على مشروع بكونه صغيرا أو متوسطاً أو كبيراً تحكمه عدة ضوابط ومعايير , ويتعين أن تؤخذ في الاعتبار الظروف التي يعمل فيها المشروع والبيئة المحيطة به ومرحلة تطور المجتمع وأعرافه وتقاليده .

(1) كنجو عبود كنجو ، دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب ، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد، جامعة حلب، 2006.

(2) رشيد عليوة، "دور المشروعات المتوسطة والصغيرة في التنمية في البلاد العربية" ، ادارة الشركات والاتحادات العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، 2008.

وبصفة عامة فقد حددت منظمة العمل الدولية مجموعة من المعايير لتعريف المشروعات الصغيرة تتمثل في معيار العمال والموظفين، معيار رأس المال، معيار المبيعات والإيرادات، معيار الإنتاج، معيار التقنية المستخدمة، معيار استهلاك الطاقة

أهمية المشروعات الصغيرة :

إن أهمية قطاع المشروعات الصغيرة تكمن في قدرة هذا القطاع على الاسهام الفعال في عملية التنمية وتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية منها دعم النمو الاقتصادي والازدهار وتنشيط العجلة الاقتصادية وتوفير فرص العمل ومضاعفة القيمة المضافة للناتج المحلي للاقتصاد وتعزيز سياسات مكافحة البطالة والحد من الفقر وتكوين علاقات تشابك بين قطاعات الاقتصاد الوطني إلى جانب تشجيع روح الابتكار والابداع والاختراعات وجذب الاستثمارات الاجنبية واستغلال الموارد المحلية المتاحة وتوسيع الاسواق وتطوير وتنمية الطاقات البشرية والتقنية وتعزيز القدرة التنافسية فضلا عن القدرة على خلق التجمعات الانتاجية التنافسية التي تعمل على تعميق التكوين الرأسمالي من خلال خطوط الانتاج وشبكات الارتباط التبادلية التي تعمق القيمة المضافة المتولدة عن هذه الصناعات.

وتتلخص أهمية المشروعات الصغيرة بالنسبة للاقتصاد القومي بصفة عامة في أهم النقاط الآتية:

- للمشروعات الصغيرة دوراً فاعلاً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والمستدامة, فهذه المشروعات تعتبر النواة التي تمحورت حولها غالبية الصناعات الكبرى[1]
- تتميز بسهولة التأسيس وصغر حجم الاستثمارالمطلوب مما يجعلها وعاءا جيدا لجذب مدخرات صغار المستثمرين .
- تساهم في توزيع الدخل وتحقيق تنمية مكانية متوازنة وذلك من خلال إنتشارها الجغرافي، وبفضل مرونة أسس توطينها ، ولعدم حاجاتها لمتطلبات بنية تحتية معقدة .

([1]) مجلس التخطيط الوطني ومركز البحوث والإستشارات ، ثقافة نهوض وتنمية مستدامة (مسودة التقرير النهائي) ، بيا 2025 رؤية إستشرافية ، جامعة قاريونس، بنغازي ، ليبيا ، مايو ، 2008.

- تعتمد على تقنيات ذات كثافة عمالية عالية ، فهي بذلك تسهم في توظيف مانسبته 60% من القوى العاملة في العالم .
- تساعد على نقل وتوطين وسهولة التجاوب مع المتغيرات الأقتصادية والفنية بأقل تكلفة .
- إذا ما أحسن التخطيط لقيامها وإحتضانها ودعمها فإن المشروعات الصغيرة اقدرعلى المنافسة على المستوى المحلي والأقليمي وربما العالمي، وهذا من شأنه زيادة الصادرات .
- تمثل القاعدة الأساسية والنواة الحقيقية لنشأة قطاع خاص قوي قادر على خوض مجال الأستثمار والإنتاج وتطوير الحياة الإقتصادية ، والتدرج نحو قيام المشروعات الكبيرة .
- فضلاً عن ذلك فإن المؤشرات الكمية تؤكد على دور المشروعات الصغيرة كعنصر هام في عملية التنمية والتي تتمثل في القدر الذي تستوعبه من عمالة، والدخل الذي تولده، وعددها إلى إجمالي المشروعات العاملة في القطاعات الإنتاجية .

جدول رقم (1)

حجم وأهمية مشاركة المشروعات الصغيرة في اقتصاديات بعض الدول

الدولة	مشاركة في الاقتصاد %	مشاركة في العمالة %
الصين	99.9	84.3
الهند	96.0	79.4
ماليزيا	92.6	40.2
الفلبين	98.7	50.0
كوريا	99.8	78.5
تايلاند	98.6	73.8
أمريكا	99.7	53.7

المصدر: ملخص كتاب "حاضنات الإعمال " منشورات (ايسوسكو مايو 2008) ISESCO

مجالات أنشطة المشروعات الصغيرة:

تحتل المشروعات الصغيرة الجانب الأكبر من مساحة مشروعات النشاط الاقتصادي داخل الاقتصاد في سائر أنحاء العالم, وتمارس هذه المشروعات أنشطتها داخل جميع قطاعات النشاط الاقتصادي سواء الصناعي أم التجاري أو الزراعي أو التجاري ويمكن توضيح المجالات التي يمكن أن تعمل فيها المشروعات الصغيرة على النحو التالي[1]:

1- مشروعات التنمية الزراعية:

وتتمثل تلك المشروعات فى مشروعات الثروة الزراعية، مشروعات الثروة الحيوانية، ومشروعات الثروة السمكية.

2- مشروعات التنمية الصناعية:

يقصد بمشروعات التنمية الصناعية الإنتاجية تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو تحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة التصنيع أو تجهيز المواد كاملة الصنع وتعبئتها وتغليفها وتتسع أنشطة القطاع الصناعي لتقدم مجالات عديدة لنشاط مشروعات الأعمال الصغيرة.

3- نشاط التعدين

المشروعات الصغيرة في مجال التعدين (المنجم الفردي الصغير): تلك المشروعات التي تنهض بإحدى عمليات وأنشطة المناجم والمحاجر والملاحات.

4- مشروعات التنمية الصحية:

إقامة وإدارة وتشغيل المستشفيات أو المستوصفات والمصحات .

5- مشروعات الخدمات:

الخدمات المصرفية, الفندقية, السياحية,الترفيهية ، خدمات التدريب, خدمات الصيانة, والتشغيل أو خدمات النظافة وحماية البيئة من التلوث وخدمات النقل والتحميل والتفريغ, خدمات الدعاية والنشر والاعلان أو خدمات الكمبيوتر, الخدمات الاستشارية, إلخ.

([1]) الملتقى الإقتصادي، قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، العدد الثاني والعشرون، القاهرة ، مايو 2007 .

6- نشاط المقاولات:

يقصد بالمقاولات قيام المتعهد أو المقاول بإتمام أعمال معينة للغير بمقابل مناسب لأهمية العميل مثل مقاولات الإنشاءات المدنية كالمباني أو تركيب المباني الجاهزة أو المطارات أو الطرق أو الجسور أو السدود أو الموانئ أو شبكات المياه والمجاري ، ومقاولات المشروعات الكهربائية كمحطات توليد الكهرباء أو شبكات نقل وتوزيع التيار الكهربائي أو الالكترونيات ،مقاولات المشروعات الميكانيكية لمحطات تحلية المياه أو المصانع.

7- النشاط التجاري:

يعتبر من أهم أنشطة مشروعات الأعمال الصغيرة, أهمها مجال التجزئة (متاجر عامة، متاجر الأقسام، متاجر كبيرة تقع غالبا في الأحياء التجارية وفي وسط المدن، المتاجر المتخصصة التى تتخصص في نوع معين من السلع، متاجر السوبرماركت، متاجر الخدمات: التي تعتمد على تقديم الخدمات التي تعتمد على العمل مثل (التنظيف, الكي, صالونات الحلاقة... إلخ) .

مصادر تمويل المشروعات الصغيرة في جمهورية مصر العربية:

هناك مصادر خارجية ومصادر داخلية لتمويل المشروعات الصغيرة في مصر ومن أهم المصادر الخارجية لتمويل المشروعات الصغيرة البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، بنك التنمية الأفريقي ، وكالة التنمية الدولية الأمريكية ، المجموعة الأوربية ، بينما من أهم مصادر تمويل المشروعات الصغيرة الداخلية بنك التنمية الصناعية ، والبنوك التجارية ، والبنوك المتخصصة ، وبنوك الاستثمار والأعمال والصندوق الاجتماعي للتنمية، وصندوق التنمية المحلية، والبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي.

ويكون حصول المشروعات الصغيرة على التمويل من هذه المصادر من أجل شراء الأصول الثابتة من النوع طويل الأجل ولكن بينما يكون التمويل قصير الأجل من أجل تمويل النشاط الجاري.

(أ) : المصادر الخارجية لتمويل المشروعات الصغيرة :

هناك العديد من مصادر التمويل الخارجي للمشروعات الصغيرة في مصر والتي من أهمها :

(1) مشروع تنمية سياسات المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ويهدف هذا المشروع إلى تحسين اقتصاد السوق وكذلك تحسين المناخ الخاص بالسياسات الخاصة بتنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة .

(2) مشروع إقراض المنشآت الصغيرة والناشئة .(SED) [1]

تركز أهداف هذا المشروع في تنمية مشروعات صغار الصناع والحرفين في مصر وهناك العديد من الجهات التي تعمل في هذا المشروع منها :

- جمعية مساعدي صغار الصناع والحرفيين بالقاهرة ESED.
- جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية ABA.
- جمعية تنمية المشروعات الصغيرة ببورسعيد SEDAP.
- جمعية رجال الأعمال لتنمية المجتمع بالشرقية SBACD.
- جمعية رجال الأعمال والمستثمرين لتنمية المجتمع المحلي بالدقهلية DBACD.
- جمعية تنمية المشروعات الصغيرة بالفيوم SPDA.
- جمعية تنمية المشروعات الصغيرة بسوهاج SPDA.
- جمعية رجال أعمال اسوان ASWA.
- الجمعية المصرية للتطوير و التنمية Lead Foundation.
- شركة حماية مخاطر الائتمان CBC.
- بنك القاهرة .
- مشروع بشاير الخير.

(1) سمير عبد الحميد عريقات، المشروعات الصغيرة في إطار التنمية الشاملة "معهد التخطيط القومي، يوليو 2004.

(ب):المصادر الداخلية لتمويل المشروعات الصغيرة :

تعددت مصادر التمويل الداخلية للمشروعات الصغيرة من بعد الجهود التي بذلتها الدولة في إنشاء جهات معنية بالمشروعات الصغيرة والتي منها :

(1) صندوق التنمية المحلية : وهو المؤسسة التمويلية الاكثر نشاطاً من حيث تمويل المشروعات الصغيرة في الوقت الراهن وسيتم تناول نشاط الصندوق بالتفصيل.

(2) الصندوق الاجتماعي للتنمية وهو من ابرز الجهات في تمويل المشروعات الصغيرة في مصر ويهتم بالمشروعات ذات المردود الاجتماعي كالمشروعات المناسبة للمراة المعيلة والفئات المهمشة والصناعات الحرفية المرتبطة بالخامات المحلية ويقوم الصندوق بالتدريب علي اقامة مثل هذه المشروعات ، ويندر نشاط الصندوق في تمويل المشروعات الزراعية الصغيرة الا من بعض مشروعات التصنيع الغذائي والزراعي وبنسب ضئيلة من نشاط الصندوق.

(3) بنك التنمية الصناعية الذي أنشئ عام 1975م، والمتخصص في تمويل المشروعات الصناعية ودعم وتنمية الصناعات الصغيرة .

(4) جهات تمويلية اخري مثل البنوك التجارية ،وبنك التنمية والائتمان الزراعي

التوزيع القطاعي للمشروعات الصغيرة الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية

يوضح الجدول رقم (2) القطاعات التي تعمل فيها المشروعات الصغيرة المنفذة من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال الفترة من (2001-2020)

حيث يمكن تقسيم القطاعات الاقتصادية التي تنتمي اليها المشروعات الصغيرة الي القطاعات التالية :

- قطاع المشروعات الصغيرة في مجال قطاع المهن الحرة.
- قطاع المشروعات الصغيرة في مجال الإنتاج الحيواني.
- قطاع المشروعات الصغيرة في مجال القطاع الصناعي.
- قطاع المشروعات الصغيرة في مجال القطاع الخدمي.

- قطاع المشروعات الصغيرة في مجال القطاع التجاري.

جدول (2) التصنيف العام للمشروعات الصغيرة طبقا لنوعية الأنشطة وعدد المشروعات وقيمة القروض بالجنيه وعدد العمالة في مصر الممولة من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال الفترة من (2001-2020)

القطاع	عدد المشروعات (الف)	%	إجمالي القروض (مليون جنيه)	%	متوسط قيمة القرض (جنيه)	إجمالي العمالة (الف عامل)	متوسط
مهن حرة	3,303	0.95	69.9	0.86	36,293	10.4	3
إنتاج حيواني	123,665	35.5	1887	23.3	26,162	309.8	3
القطاع الصناعي	41,847	12	1193	14.7	48,890	201.7	5
القطاع الخدمي	57,369	16.5	1670	20.6	49,915	275	5
القطاع التجاري	121,719	35	3289	40.6	46,330	543	4
الإجمالي	347,904	100	5111	100	207,590	1340	4

المصدر : الصندوق الاجتماعي للتنمية، سجلات انجازات جهاز تنمية المشروعات الصغيرة، بيانات غير منشورة خلال الفترة (2001-2020)

ويشير الجدول رقم (2) والشكل رقم (1) أن اكبر عدد من المشروعات كان في مجال الإنتاج الحيواني والتي بلغ عددها حوالي 123.7 ألف مشروعاً أي 35.5% من جملة عدد المشروعات، ويليه مشروعات القطاع التجاري والتي بلغ عددها نحو 121.7 ألف مشروعاً تمثل 35% من جملة عدد المشروعات، ثم مشروعات القطاع الخدمي البالغ عددها 57.4 مشروعاً تمثل نحو 16.5%، ثم مشروعات القطاع الصناعي والتي بلغ فيه عدد المشروعات حوالي 41.8 ألف مشروعاً تمثل نحو 12% وكان اقل هذه القطاعات قطاع المهن الحرة من حيث عدد المشروعات حيث بلغ 3.3 ألف مشروعاً تمثل نحو 0.95% من جملة عدد المشروعات.

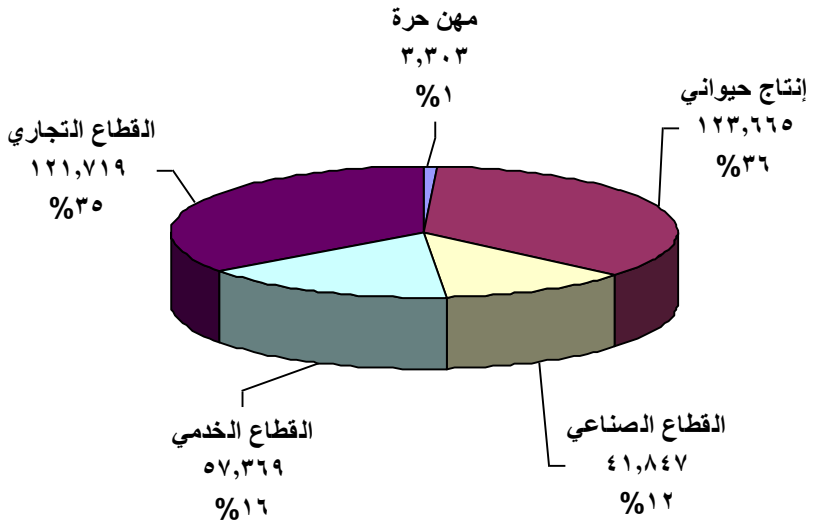

شكل رقم (1) عدد المشروعات في القطاعات المختلفة الممولة من قبل الصندوق الاجتماعي

المصدر: حسبت من بيانات جدول رقم (2)

أما من حيث إجمالي القروض الممنوحة فيشير الجدول رقم (2) والشكل رقم (2) إلى أن القطاع التجاري قد استحوذ على نحو 3.3 مليار جنيه تمثل نسبة نحو 40.6% من جملة القروض، يليه قطاع الإنتاج الحيواني حيث بلغ قيمة القروض به نحو 1.9 مليار جنيه تمثل نحو 23.3% من جملة القروض، وتأتي قروض المهن الحرة في المؤخرة حيث بلغ قيمة القروض بها 69.9 مليون جنيه أي نحو 0.86%، أما من حيث متوسط قيمة القرض يتضح من الشكل أن مشروعات القطاع الخدمي جاءت في المقدمة بقيم قدرها 49.9 ألف جنيه، يليه مشروعات القطاع الصناعي بمتوسط قرض قدره 48.9 ألف جنيه، ثم القطاع التجاري بمتوسط قرض قيمته 46.3 ألف جنيه .

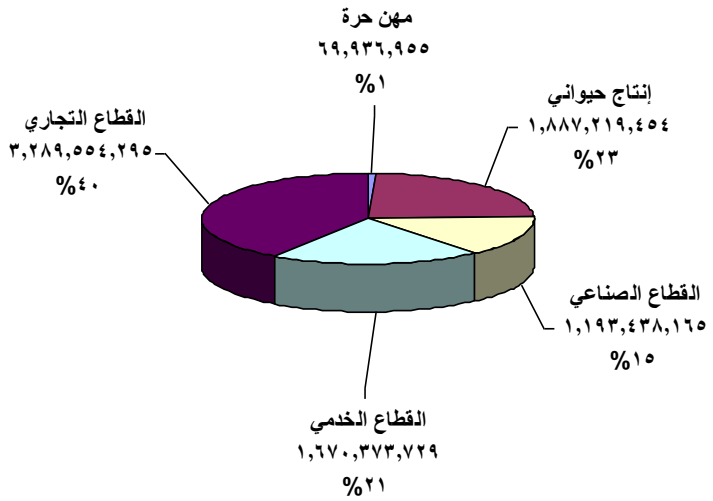

شكل رقم (2) إجمالى القروض المقدمة للقطاعات المختلفة الممولة من قبل الصندوق الاجتماعي

المصدر: حسبت من بيانات جدول رقم (2)

دور صندوق التنمية المحلية فى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

انشئ جهاز صندوق التنمية المحلية فى اطار جهاز بناء وتنمية القرية المصرية بموجب القرار الجمهورى رقم 310 لسنة 1978 وبدء فى مزاولة نشاطه بصورة عملية اعتبارا من اول نوفمبر 1979، وهو من المؤسسات الرسمية غير المصرفية فهو صندوق تنموى يهدف بالدرجة الاولى الى دعم التنمية الاقتصادية فى المحليات والقرية على وجه الخصوص بمنح قروض ميسرة للفئات الاكثر احتياجا وخاصة المراة الريفية المعيلة والترويج لاقامة مشروعات صغيرة تعتمد على موارد البيئة المحلية للمساهمة فى زيادة دخل الاسرة الريفية وتوفير فرص عمل منتجة للحد من البطالة

يعد صندوق التنمية المحلية له دور تنموى يستهدف تدعيم التنمية الاقتصادية على المستوى المحلى، ويعتبر ذلك احد المحاور الهامة للبرنامج القومى للتنمية المحلية المتكاملة مختلفا عن الاجهزة الائتمانية المصرفية الاخرى، حيث يؤدى الدور المنوط منه بتكوين الائتمان مع التركيز على التنمية، ولذلك لا تقاس نجاحاته بالربحية الناتجة فى نهاية فترة مالية من خلال تعاملاته فى هذا المجال ولكن تقاس بما تم تحقيقه من اهداف تسعى اليها عمليات وبرامج التنمية المحلية

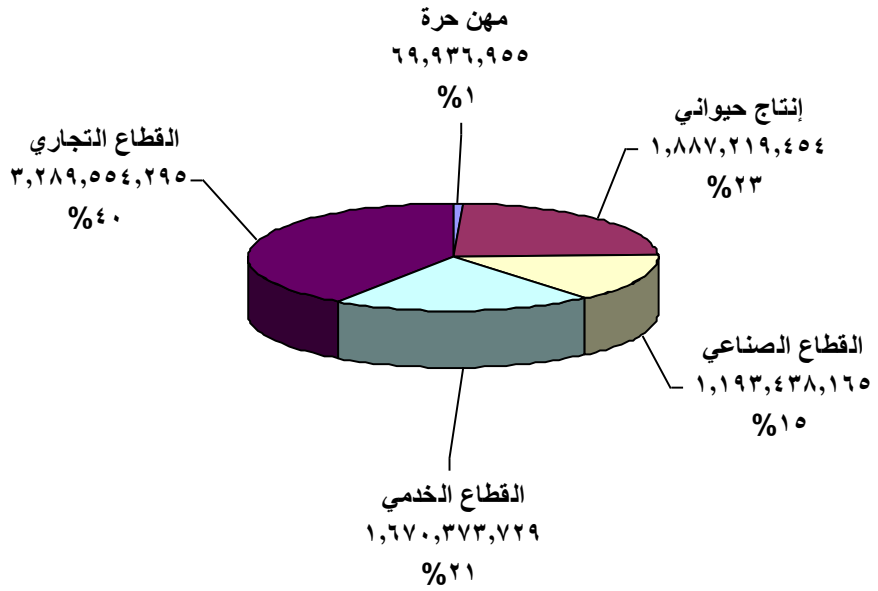

ومقدار تحقيقها لعنصر الشمول والتكامل والتواصل ومدى ما يتحقق من اثار تنموية على محاور التنمية الاخرى ويخص بالذكر التنمية البشرية والاجتماعية والمؤسسية للمجتمع المحلى وخاصة المجتمع الريفى.

السياسة الائتمانية للصندوق

في ضوء المتغيرات المحلية والإصلاح المؤسسي والهيكلي والتنظيمى لمؤسسات الدولة وعدم توفير فرص العمل لشباب الخريجين تأتي أهمية الصناديق المختلفة في تمويل بعض المشروعات الصغيرة والتي من أهمها صندوق التنمية المحلية وهو من الصناديق واسعة الانتشار مؤسسياً حيث يوجد له فرع بكل وحدة قروية ومن المفترض أن يكون له دور في تمويل وتنمية صغار المستثمرين والزراع بالقرية، وقد اهتم جهاز بناء تنمية القرية بتمويل هذا الصندوق عن طريق مجموعة المشروعات المختلفة، والتي منها مشروع شروق القومي، وبالرغم من هذا الانتشار إلا أنه من الملاحظ أن عوائد الدور التنموي من صندوق التنمية المحلية ووحداته المختلفة المتمثلة في الوحدات المحلية على مستوى القرية لم تحقق نمواً مؤثراً في امتصاص البطالة وإيجاد فرص عمل لتشغيل شباب الخريجين، ربما يكون مرجع ذلك القصور في التمويل، ومن هنا تأتي أهمية التعرف على دور صندوق التنمية المحلية في تمويل المستثمر الصغير، حتى يمكن التعرف على معوقات نجاح صندوق التنمية المحلية في تحقيق

أهدافه والتوصل إلى وضع معين يُمكن منه الاسترشاد لتعظيم دور الوحدات المحلية والصندوق في تمويل شباب الخريجين والمستثمر الصغير، وسوف تتعرض الدراسة لتوضيح التمويل المقدم من الصندوق للمشروعات الصغيرة لاحداث التنمية المحلية.

أهداف الصندوق:

– يحقق الصندوق التنمية الاقتصادية المحلية من خلال التوسع في إقامة المشروعات الإنتاجية والخدمية المولدة للدخل، تنويع مصادر الدخل المحلى مع التركيز على تصنيع الريف والارتقاء بالتقنيات الإنتاجية والخدمية المستخدمة، زيادة فرص العمل المنتج المستقر، زيادة الدخل الحقيقي للمواطنين وإعادة توزيع الدخل فيما بينهم، ومن ثم رفع مستوى المعيشة بالريف المصري.

– يعمل الصندوق على تحفيز الأفراد والمنظمات غير الحكومية على تجميع وتنمية مدخراتهم لاستثمارها، بجانب قروض الصندوق في إقامة المشروعات الإنتاجية ، تأكيد مفهوم المشاركة الشعبية في تنمية الاقتصاد الريفي من خلال شرط ضرورة موافقة لجنة برنامج شروق بالقرية على إقامة المشروعات التي يتولى الصندوق تمويلها. وذلك بجانب ضرورة مشاركة المقترضين في جزء من تكلفة تلك المشروعات، المساهمة في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية بالتخفيف من حدة البطالة بين الشباب والنساء بالريف، وذلك بما تتيحه تلك المشروعات من فرص للعمل. فضلاً عن الدورات التدريبية التي يعقدها الصندوق للمستفيدين من تلك المشروعات لإكساب تلك العمالة مهارات فنية وإدارية.

مجالات الإقراض للصندوق لمختلف مشروعات التنمية الاقتصادية

يختص الصندوق بتمويل أنواع مختلفة من المشروعات وخاصة على المستوى المحلى وبالأخص المشروعات الصغيرة فى القرى وشباب الخريجين وذلك لمساعدتهم على تحقيق دخل والقضاء على البطالة وتتمثل تلك المشروعات فى:

1- **المشروعات الإنتاجية:** مثل الإنتاج الزراعى (نباتى وحيوانى)، التصنيع الزراعى، الصناعات البيئية، الصناعات الحرفية ، وغيرها من المشروعات الإنتاجية.

2- **المشروعات التسويقية :** مثل أنشطة التجميع، الفرز، التجهيز، التعبئة، التخزين، النقل والتوزيع.

3- **المشروعات الخدمية ذات العائد المالى:** مثل جمع المخلفات ومعالجتها، الأسواق العامة، الميكنة الزراعية، الإصلاح والصيانة، نقل الأفراد، محطات الوقود، خدمات الرى، عيادات طبية وبيطرية، مدارس خاصة، مكاتب بريد وتليفونات أهلية، البرمجيات والحاسب الآلى.

- **مشروعات صغار المستثمرين :** ممن لديهم مشروعات قائمة أو الراغبين فى إنشاء مشروعات جديد (ذات عائد مادى دورى سريع يغطى استثماراتها الجديدة فى مدة لا تتجاوز العامين ونصف بما فيها فترة السماح). وبقروض لا تزيد عن عشرة آلاف جنيه وذلك فى أوجه النشاط الاقتصادى التالية:
- الورش الحرفية المتنوعة كالنجارة والأثاث، وإصلاح الأحذية والمنتجات الجلدية وتصنيع الآلات الزراعية والبلاط وتربية دودة القز.
- المحال التجارية المختلفة كالبقالة، ومحال السلع الغذائية، والحدايد، والبويات والملابس.
- المطاعم والكافتيريات ومحال العصائر.
- المصانع المختلفة كالطوب الطفلى، وتعبئة، وتغليف المواد الغذائية، والمناديل الورقية، والبلاط والبويات.
- بعض الأنشطة المختلفة كاستديوهات التصوير، ومعامل الألبان، ومحال الزجاج والبراويز، والمطاحن،والفراكات، ومعامل التخليل، وتجديد سيارات الأجرة، والبضائع.

- المناحل، وماكينات الرى، والجرارات الزراعية.

الفئات التى يتم إقراضها

- الأفراد الطبيعيون من الشباب وغيرهم.
- شركات الأفراد الذين يعملون أو يستفيدون مباشرة من المشروع الذى يتم تمويله.
- الجمعيات التعاونية الإنتاجية المسجلة والمشهرة قانوناً، والتى تقع تحت الإشراف المباشر لجهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجى.)

حجم القروض:

- القروض لا تتجاوز قيمتها 80% من الاستثمارات المطلوبة للمشروع (المقترض يدبر النسبة الباقية ذاتياً). ولا يتضمن القرض شراء أراضى أو إقامة مبانى ..إلخ، ويقتصر فقط على قيمة المعدات والتجهيزات وتكاليف تشغيل دورة إنتاج كاملة.

المدى الزمنى للقرض: يركز الصندوق على منح نوعين من القروض:1- قروض قصيرة الأجل، تسدد خلال عامين. 2- قروض متوسطة الأجل، تسدد خلال أربع سنوات.

تكلفة الإقراض: تتمثل تكلفة الإقراض للصندوق فى المصروفات الإدارية والتى تقدر بنحو 80% من الأسعار السائدة فى سوق النقد والتى يعلنها البنك المركزى فى بداية شهر إبرام عقد القرض. كما يمنح الصندوق خصماً إضافياً على هذه التكلفة تتباين نسبته حسب نوع المشروع وطبيعة المقترض والمنطقة الجغرافية التى ينفذ بها المشروع)

فترة السماح: يمنح المقترض فترة سماح قبل البدء فى سداد أقساط القرض بما يعادل مدة دورة إنتاج أو تشغيل كاملة طبقاً لنوعية المشروع.

طرق سداد القسط: يسدد القرض على أقساط تتناسب مواعيدها مع مواعيد حصول المشروع على دخوله أو عوائده.

شروط تمويل المشروع

- أن تغطى عوائد المشروع أقساط القرض بعد سداد كافة تكاليف التشغيل.
- أن تتيح فرص عمل أكثر خاصة للشباب والمرأة.
- الأقل فى التكلفة الاستثمارية لفرص العمل الواحدة.
- يتيح فرصاً للتكامل مع مشروعات تنموية أخرى على النطاق المحلى.
- الأقصر فى فترة استرداد القرض.
- الأكثر محافظة على البيئة.

أهم التطورات التى شهدتها عملية الإقراض: مرت سياسة الصندوق بالعديد من مراحل التطوير والتحديث خلال السنوات الأخيرة للتيسير على المقترضين وتبسيط الإجراءات وسرعة إنجاز العمل. ويمكن حصر هذه التطورات فيما يلى:

1- **الضمانات:**

- تمنح القروض التى لا تزيد عن 1000 جنيه بضمان إقرار من لجنة شروق بالقرية معتمداً من الوحدة المحلية بحسن سمعة المتقدم للقرض وحاجته إليه، وجديته فى تنفيذ المشروع.
- تمنح القروض التى تزيد عن 3000 جنيه بضمان كامل جماعى على كل من المقترض والضامنين بعد موافقة لجنة شروق بالقرية اعتماد الوحدة المحلية.
- تبسيط الضمانات بالنسبة للمشروعات التى تتجاوز 3000 جنيه بما يتلاءم مع ظروف وإمكانيات كل مقترض، وطبقاً لنوع وطبيعة المشروع والمنطقة الجغرافية التى سينفذ فيها المشروع، مع التركيز على أن يكون الضمان الأساسى هو موجودات المشروع كلما كان ذلك ممكناً.

2- **المساهمة النقدية واستخدامات القروض وأجلها:**

- خفضت قيمة المساهمة النقدية التى يودعها المتقدم لمشروع سيارات النقل الجديدة فى حساب الخدمات والتنمية بالوحدة المحلية نحو 25% من قيمة السيارات بدلاً من 50.%
- تم قبول إقراض، تمويل المعدات و الآلات الثقيلة (حفار ــ لودر ...إلخ) المستعملة على أن يوافى الصندوق من قبل الوحدة المحلية بتقرير شامل عن حالة المعدة ومواصفاتها الفنية والتقييم الفنى لها.
- قبول إقراض مشروعات منافذ البيع والتسويق بالمراكز والمدن التى تقوم بتسويق وبيع منتجات القرى.
- التوسع فى القروض الصغيرة الحجم وتلك صغيرة ومتوسطة الأجل.

3- **الإجراءات:**

- يتم الاكتفاء بتوقيع استمارات القروض بالوحدة المحلية فقط وترسل مباشرة إلى المحافظة لمراجعتها وتوقيعها بإدارة التنمية ثم اعتمادها من سكرتير عام المحافظة، ويتولى مدير التنمية بالمحافظة إخطار المركز اختصاراً للوقت.
- يقوم مندوب من الصندوق بزيارات دورية منتظمة إلى إدارات التنمية بالقرى لاستلام طلبات القروض وتسليم العقود التى تمت الموافقة عليها، والرد على كافة الاستفسارات الخاصة بالصندوق وإجراء مراجعة أولية لتلك الطلبات.
- تقرر بالنسبة للحالات القهرية أو الطارئة أو الحالات الإنسانية الموافقة على إعادة الجدولة للقروض بنفس سعر التكلفة السابق منحها عند طلب القرض.
- مد فترة السماح للمشروعات قبل تحصيل أقساط القروض، بحيث يتم تسديد أولى الأقساط من العائد المتحقق من دورة الإنتاج الثانية وليست الأولى.

4- **المقترضون:**

- التحول من صندوق إقراض للجهات الحكومية (الوحدة المحلية) إلى صندوق إقراض للجمعيات والأفراد والشركات.

- إعطاء أولوية لصغار المستثمرين والتوسع فى منح القروض متناهية الصغر.
- تشجيع المرأة على الاقتراض لإدماجها فى تنمية القرية اقتصادياً.

5- المدى الزمنى للحصول على القرض:

أدخل الصندوق أسلوب جديداً فى آليات العمل ساعدت على تقصير الفترة الزمنية من تاريخ تقديم طلب القرض حتى تاريخ الحصول عليه إلى نحو 27 يوماً فقط.

ثانيا": تطور الامكانيات التمويلية لصندوق التنمية المحلية خلال الفترة (2001-2020)

تشير بيانات الجدول رقم (1) بالملحق تطور القروض الممنوحة من صندوق التنمية المحلية لمعرفة التطور خلال هذة الفترة الاجمالية ثم كل فترة على حدة لمعرفة التغيرات التى حدثت حيث تم تقسيمها الى فترتين لدراسة تطور البيانات حيث زيادة اجمالى القروض الممنوحة كما ثبتت معنوية الزيادة فى القروض ما بين الفترتين باستخدام T للفرق بين الفترتين .

كما يتضح ايضا من بيانات الجدول رقم (3) ان إجمالى حجم القروض خلال الفترة الاجمالية اخذت اتجاها عاما متزايداً غير معنوى احصائيا وبمقارنة الفترتين المدروستين يتضح ان حجم القروض قد تناقصت لمتوسط الفترة الثانية بنسبة تناقص من متوسطها للفترة الاولى بنحو 17.6% بمعدل تغير سنوى 0.3%، ولم تثبت المعنوية الاحصائية.

جدول رقم (3) المعالم الاحصائية لتطور المتغيرات الاقتصادية المدروسة من صندوق التنمية المحلية

واختبار الفرق بين متوسطى فترة الدراسة خلال الفترة (2001- 2020)

البيان	المعادلة	T	معدل التغير	R^2	متوسط الفترة الاولى / جنيه	متوسط الفترة الثانية/جنية	معدل التغير بين الفترتين
اجمالى حجم	Yi=21809315 + 6148	(0.02)	%0.3	0.00	2398587	1976186	**17.6**
عددالمستفيدين	Yi= 4495 - 174 x	(-	%6.5	0.56	3732	1598	**57.2**
عددالمستفيدين	Yi= 4858 - 127 x	(24) *	%3.6	0.25	4448	2596	**41.6**
عدد المشروعات	Yi= 9352 - 301 x	(-	%4.9	0.42	8179	4194	**48.7**
فرص العمل	Yi= 9950 - 362 x	(-4.3)**	%5.9	0.51	8382	3922	**53.2**
اجمالى المشاركة	Yi= 5665782 -	(-.6)	%1.1	0.02	5883644	4260843	**27.6**
اجمالى	Yi=27475098 -	(-0.12)	%0.2	0.01	2986951	2402271	**19.6**

i: القيمة التقديرية للمتغير التابع في السنة i

Xi: متغير الزمن i :1،2،3.....20

**: معنوي عند مستوى 0.01

*: معنوي عند مستوى 0.05

معدل التغير السنوى = قيمة ب ÷ المتوسط × 100

المصدر : حسبت من بيانات جدول رقم (1) بالملحق.

ومن الجدير بالذكر ان نسبة المساهمة الذاتية للقروض الممنوحة قد تناقصت مما يدل على ان قيمة الفرص قد زادت لتصل تقريبا لحوالى نصف جملة الاستثمارات فى الانشطة المختلفة ويفترض ان تكون المساهمة الذاتية تتناسب مع زيادتها مع قيمة القروض حسب شروط المنح من صندوق التنمية المحلية وتعنى زيادة ثبوت معنوية الاحصائية زيادة القروض الممنوحة ولم تثبت معنوية قيمة المساهمة الذاتية وهذا مرجعه الى ان صندوق التنمية المحلية اعتمد على تقديرات المساهمة الذاتية كثيرا على الممتلكات الموجودة لدى المستفيدين واعتبارها ضمن المساهمة الذاتية .

كما يتضح ايضا من بيانات الجدول رقم (3) ان إجمالى حجم الاستثمارت خلال الفترة الاجمالية اخذت اتجاها عاما متناقصاً غير معنوى احصائيا وبمقارنة الفترتين المدروستين يتضح ان حجم الاستثمارت قد تناقصت لمتوسط الفترة الثانية بنسبة تناقص من متوسطها للفترة الاولى بنحو 19.6%، بمعدل تغير سنوى يبلغ نحو 0.2%، ولم تثبت المعنوية الاحصائية.

ومن استقراء بيانات نفس الجدول لفرص العمل فقد تبين انها اخذت اتجاها عاما متناقصا معنوى احصائى ويرجع ذلك لاتجاه الصندوق للتوسع فى الاقراض للمشروعات الصغيرة لاستيعاب كثير من العمالة.

وقد اشارت النتائج الى ان نشاط الصندوق قد تزايد نحو توسيع قاعدة المستفيدين من النساء والرجال حيث زيادة قيمة القروض الموجهة للتنمية الزراعية وزيادة اعداد المستفيدين والمشروعات وفرص العمل حيث ثبتت معنوية الفروض الاحصائية بين متوسط الفترتين

للمتغيرات المدروسة جميعها باستخدام اختبار (T) للفروق بين الفترتين فيما عدا نسبة المساهمة الذاتية.

دور صندوق التنمية المحلية فى تمويل مجالات التنمية

تعتبر التنمية الزراعية أحد الاهداف الرئيسية لاستراتيجة التنمية الاقتصادية ولا تقتصر التنمية على زيادة الانتاج الزراعى ، بل تتمد على استثمار جميع المنتجات الريفية فى البيئة الصحراوية و الساحلية سواء كانت رئيسية أو ثانوية عن طريق الصناعات الصغيرة التقليدية التى تنقسم الى صناعات حرفية جديدة مثل الصناعات الريفية فى المناطق الصحراوية و الساحلية او صناعات بيئية مثل الصناعات امنزلية وتمتد التنمية الى التوسع فى استثمار الثروة الحيوانية او الداجنة وايجاد امكانيات تربية النحل ودودة القز. ويعتبر ائتمان الزراعى احد الادوات الهامة والاساسية احداث واستمرار التنمية الزراعية والريفية وعنصرا أساسيافى تنمية القطاع الزراعى، وتقديم الخدمات التمويلية بسهولة ويسر للمرأة الريفية لاغراض انتاجية تستثمر فيها مقومات البيئة الانتاجية والبشرية وتتوافر لها الحيوية حتى يمكن ايجاد فرص عمل لها وتحسين لدخل للاسرة الريفية وذلك بالاعتماد على تكلفة راسمالية محدودة

تلعب المرأة الريفية دورا هاما فى التنمية الشاملة وذلك من خلال قيامها بعمليات زراعية مختلفة ينتج عنها دخلا رئيسيا ، فضلا عن توفير تكاليف كبيرة كان من المفروض ان تتحملها الاسرة الريفية لو لم تقم بها مثل اعداد وتجهيز التقاوى للزراعة وتربية الدواجن والطيور المنزلية و رعاية الحيوانات الكبيرة وصناعة المنتجات اللبنية و صناعة الخبز البلدى الريفى، ذا فان الاهتمام بتنمية المراة الريفية يعطى دفعة قوية للانتاج الزراعى والصناعات الريفية والمنزلية الامر الذى يعود بالقرية الى ان تكون وحدة تعتمد على موارد البيئة المحلية للمساهمة فى زيادة دخل الاسرة وتوفير فرص عمل تمكنها من المساهمة فى التنمية.

و فى اطار الدعوة لتمكين المراة المصرية وتحقيق هذا التمكين فى جميع المجالات وبصفة خاصة التمكين الاقتصادى الذى يعنى تمكين المراة الريفية المصرية من اقامة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر تمكنها من النهوض بأوضاعها الاقتصادية وتعظيم مشاركتها فى تنمية المجتمع والتقليل من الفقر ومواجهة مشكلات البطالة باعتبارها المدخل

الاساسى لكافة اوجه التنمية ، ويتناول هذا الجزء من ال دراسة النقاط التالية 1. توزيع قروض المراة الريفية وفقا للانشطة الزراعية. 2. توزيع قروض المراة الريفية وفقا للمحافظات. 3. متوسط قيمة القرض للمشروعات المتناهية الصغر.

توزيع مشروعات المرأة الريفية من صندوق التنمية المحلية وفقا للمحافظات للفترة (2001-2020)

بدراسة توزيع المشروعات المتاحة و التى تم الموافقة على تمويلها وفقا للمحافظات خلال تلك الفترة وكما هو موضح بالجدول رقم (4) يختلف نصيب المحافظات من المشروعات التى وافق علي تمويلها من خلال الصندوق من المحافظات الاخرى على مستوى فترة الدراسة ، والامر يترتب عليه نسبة المساهمة الذاتية من اصاب المشروعات وبالتالى عدد المشروعات التى يمكن ان تحظى بها المحافظة وامكانية توفير فرص عمل وبالتالى مدى المساهمة فى حل مشكلة البطالة وتحسين الدخول وأوضحت نتائج الدراسة أن اكثر المحافظات التى استفادت من تمويل المشروعات هى محافظات سوهاج 13000 مشروع ، المنوفية 8.5 الف مشروع ، الغربية 5.7الف مشروع ، المنيا 5.7 الف مشروع ، اسيوط 5.2 الف مشروع ، الدقهلية 4.2 الف فدان خلال الفترة كلها ممثلة نحو 19%، 12.3%، 8.3%، 8.2%، 7.6%، 6.2% باجمالى يقدر بنحو 61.6% ونجد ان مشروعات المراة فى محافظات الصعيد تستحوذ على حوالى 32.5% من الجمهورية.

جدول (4) تطور نسب المشروعات للمرأة الريفية وفقا للمحافظات والانشطة خلال الفترة (2001-2020)

السنة	النسبة المئوية على مستوى المحافظات	النسبة المئوية على مستوى الانشطة
2001	32.6	33
2002	42.6	43
2003	50.9	62
2004	63.2	62
2005	62.3	58
2006	57.7	56
2007	55.6	55
2008	54.6	56
2009	56.2	57
2010	56.2	56
2011	56.6	56
2012	55.6	61
2013	56.2	61
2014	61.6	54
2015	61.9	67
2016	60.5	67
2017	59.1	67
2018	66.6	67
2019	67	61
2020	65.9	58

المصدر: وزارة التنمية المحلية، المشروعات الصغيرة، بيانات غيرمنشورة.

معاملات الانحدار المتعدد لمتغيرات الدراسة

وكان من الضرورى إجراء استخدام أحد الأساليب الإحصائية حيث أنه الأكثر دقة لبيان مدى هذه التأثيرات على النحو التالى :-

اجمالى القروض

بدراسة العلاقة بين اجمالى القروض وكلا من فرص العمل والمستفيدين من الرجال، والمستفيدات من النساء باستخدام الانحدار المتعدد فكانت النتائج على النحو التالي:-

$$Y = 5200301 - 3997\ x1 + 3422\ x2 + 9127\ x3$$
$$(-2.6)* \qquad (1.55) \qquad (4.3)**$$
$$R^{-2} = 0.71 \qquad F = 13**$$

1.8 = Durbin Watson

حيث:

Y تشير إلى القيمة التقديرية لاجمالى القروض خلال فترة الدراسة.

X1 تشير إلى اجمالى فرص العمل

X2 تشير إلى اجمالى عدد المستفيدين من الرجال

X3 تشير إلى عدد النساء المستفيدات.

( ) الأرقام بين الأقواس تشير الى قيمة T

يتضح من النتائج أن اجمالى فرص تتناقص من عام لاخر بحوالي 3997 فرصة عمل خلال فترة الدراسة وهذا يشير الى أن القروض المقدمة لم تؤدى الى توليد فرص عمل جديدة ولم تستخدم فى الغرض المخصص لها، وبالرغم من أن القروض المقدمة تزايدت بمقدار واحد جنيه والتى أدت إلى تزايد فرص المستفيدين من الرجال بعدد 3422 فرصة عمل خلال نفس الفترة الزمنية ولم تثبت معنويتها، بما يعنى أن القروض لم تستخدم فى الغرض المخصص لها للنساء ولكن استفاد منها الرجال وهذا يتضح مع واقع الحال حيث تستخدم القروض لزواج الابناء أو لبناء منزل ولا تستخدم لايجاد فرص عمل جديدة للنساء، فى المقابل تزايد عدد النساء المستفيدات خلال الفترة الزمنية للدراسة بمقدار 9127 مشروع، ويتبين من قيمة (F) وقيمه معامل التحديد (R^2) وقيمة T المحسوبة المطابقة للنموذج الرياضى السابق لطبيعة البيانات

موضع الدراسة أن أقوى المتغيرات المعنوية المؤثرة لاجمالى القروض هو متغير المستفيدات من النساء وأما عدد الرجال الستفيدين فلم تثبت معنويتهم الإحصائية.

اجمالى المشاركة

بدراسة العلاقة بين اجمالى المشاركة وكلا من فرص العمل، المستفيدين من الرجال و المستفيدات من النساء باستخدام الانحدار المتعدد فكانت النتائج على النحو التالي:-

$$Y = 286799 - 838\ x1 + 839\ x2 + 2188\ x3$$

(-2.39)* (1.66) (4.53)**

$R^{-2} = 0.79$ $F = 19.8$**

1.6 = Durbin Watson

حيث:

Y تشير إلى القيمة التقديرية لاجمالى المشاركة خلال فترة الدراسة.

X1 تشير إلى اجمالى فرص العمل

X2 تشير إلى اجمالى عدد المستفيدين من الرجال

X3 تشير إلى عدد النساء المستفيدات.

( ) الأرقام بين الأقواس تشير الى قيمة T

يتضح من النتائج أن اجمالى فرص تتناقص من عام لاخر بحوالي 838 فرصة عمل خلال فترة الدراسة وهذا يشير الى أن إجمالى المشاركة لم تؤدى الى توليد فرص عمل جديدة ولم تستخدم فى الغرض المخصص لها، كما أشارت المعادلة إلى تزايد فرص المستفيدين من الرجال بعدد 839 فرصة عمل خلال نفس الفترة الزمنية ولم تثبت معنويتها، بما يعنى أن إجمالى المشاركة لم تأتى بتأثير كبير على المستفيدين من الرجال، فى المقابل تزايد عدد النساء المستفيدات خلال الفترة الزمنية للدراسة بمقدار 2188 مشروع وبنسبة أكبر من نسبة استفادة الرجال، ويتبين من قيمة (F) وقيمه معامل التحديد (R^2) وقيمة T المحسوبة المطابقة للنموذج الرياضى السابق لطبيعة البيانات موضع الدراسة أن أقوى المتغيرات المعنوية المؤثرة لاجمالى المشاركة هو متغير المستفيدات من النساء وأما عدد الرجال الستفيدين فلم تثبت معنويتهم الإحصائية.

اجمالى الاستثمارات

بدراسة العلاقة بين اجمالى الاستثمارات وكلا من فرص العمل و المستفيدين من الرجال، المستفيدات من النساء باستخدام الانحدار المتعدد فكانت النتائج على النحو التالي:-

$$Y = 5487100 - 4835\ x1 + 4261\ x2 + 11315\ x3$$
$$(-2.6)* \quad (1.6) \quad (4.4)**$$
$$R^{-2} = 0.73 \quad F = 14.7**$$

1.8 = Durbin Watson

حيث:

Y تشير إلى القيمة التقديرية لاجمالى الإستثمارات خلال فترة الدراسة.

X1 تشير إلى اجمالى فرص العمل

X2 تشير إلى اجمالى عدد المستفيدين من الرجال

X3 تشير إلى عدد النساء المستفيدات.

( ) الأرقام بين الأقواس تشير الى قيمة T

يتضح من النتائج أن اجمالى فرص العمل تتناقص من عام لاخر بحوالي 4835 فرصة عمل خلال فترة الدراسة، وهذا يشير الى أن إجمالى الاستثمارات لم تؤدى الى توليد فرص عمل جديدة وهذا عكس المنطق الاقتصادى الذى يعكس أنه مع تدفق استثمارات جديدة تتوالد فرص عمل جديدة، مما يشير أن الاستثمارات التى تتم زيادتها لم تستخدم فى الغرض المخصص لها، ومع تزايد اجمالى الاستثمارات بمقدار واحد جنيه يتزايد عدد المستفيدين من الرجال بعدد 4261 مستفيد خلال نفس الفترة الزمنية ولم تثبت معنويتها، بما يعنى أن إجمالى الاستثمارت لم تأتى بتأثير كبير على المستفيدين من الرجال، فى المقابل تزايد عدد النساء المستفيدات خلال الفترة الزمنية للدراسة بمقدار 11315 مشروع وبنسبة أكبر من نسبة استفادة الرجال، ويتبين من قيمة (F) وقيمه معامل التحديد (R^2) وقيمة T المحسوبة المطابقة للنموذج الرياضى السابق لطبيعة

البيانات موضع الدراسة أن أقوى المتغيرات المعنوية المؤثرة لاجمالى المشاركة هو متغير المستفيدات من النساء وأما عدد الرجال الستفيدين فلم تثبت معنويتهم الإحصائية.

أهم المعوقات التى تحد من الدور التمويلى للقطاع المصرفى الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة العديد من المعوقات والتى تتمثل فى: المعوقات التمويلية والمعوقات غير التمويلية.

أولاً: المعوقات التمويلية

تعتبر مشكلة التمويل بوجه عام من أبرز المشاكل التى تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة فى بداية انطلاق المشروعات، فكثيراً ما تعتمد فى نشاطها على مواردها الذاتية أو على القروض العائلية، حيث أن الحصول على القروض المصرفية يستوجب توفر الضمانات اللازمة، فضلاً عن ضرورة وجود دراسة جدوى للمشروع والتى نادراً ما تكون متوفرة، وقد أثبتت بعض الدراسات التى أعدها البنك الدولى أن المؤسسات المالية لم تمد المشروعات الصغيرة فى البلدان النامية بأكثر من 1% من احتياجاتها فإنها تفضل تمويل المشروعات الكبيرة الأكثر ربحية والتى تتسم بالسمعة الجيدة وجدارة الملاءة المالية، وذلك لضمان استيفاء شروط الاقتراض وتقديم الضمانات الكافية، حيث يتراوح قيمة التمويل الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى مصر نحو (4-8%)، ويرجع ذلك إلى عدم رغبة البنوك بتمويل هذه المشروعات على الرغم من أن نسبة تعثرها لا تتعدى 1% فقط وذلك لعدة أسباب منها:

1- التكلفة المرتفعة لقروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة نظراً لارتفاع تكلفة التقييم والدراسة الإئتمانية والاستعلام الإئتمانى وغيرها من المصاريف الإدارية.
2- الافتقار إلى السجلات المالية المنتظمة كالميزانيات السنوية والسجل التجارى والبطاقة الضريبية، حيث يتهرب بعض أصحاب المشروعات حديثة المنشأ من استخراج المستندات الرسمية اللازمة لتسجيل المشروع وذلك لأسباب التهرب الضريبى نتيجة ارتفاع إجمالى الضرائب التى يتم تحصيلها.

3- محدودية الخبرة المصرفية والقدرات التنظيمية والإدارية والفنية والتسويقية حيث أن معظم القائمين على المشروعات الصغيرة ذو خبرة مصرفية محدودية.

4- عدم ملائمة أجل القروض التى يرغب أصحاب المشروعات فى الحصول عليها لأغراض الإنشاء، والتى غالباً ما تكون متوسطة وطويلة الأجل مع القروض التى تفضل البنوك منحها وهى القروض قصيرة الأجل.

5- اتباع البنوك لنظام تخصيص الإئتمان حيث كانت البنوك سابقاً تفضل تمويل المشروعات الكبرى.

ثانياً: المعوقات غير التمويلية

وهى المعوقات التى تواجه المنشآت ولا تكون مرتبطة بعمليات التمويل وتشمل هذه المعوقات (المعوقات التسويقية، والمعوقات الفنية، والمعوقات الإدارية والمؤسسية).

1- **المعوقات التسويقية:** تشكل عملية التسويق أحد أهم المراحل لنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث تعتبر من أهم المشاكل التى تواجه المشروعات بسبب افتقارها لوجود بحوث فى مجال التسويق ونقص المعلومات الملائمة فيما يخص المنافسين، والموردين، والوسائل التكنولوجية الحديثة، وأسواق التصدير، وتتمثل فى محدودية قنوات التسويق وشبكات التوزيع وعدم وجود شركات تسويقية متخصصة فى مجال التجارة الداخلية والخارجية.

2- **المعوقات الفنية:** والتى تتمثل فى القصور فى إعداد العمالة الفنية المدربة نتيجة نقص أنظمة التدريب المهنى والتعليمى، وضعف القدرات والمهارات الفنية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة مثل المحاسبة والإدارة والخدمات القانونية والاستشارية وصعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج.

3- **المعوقات الإدارية والمؤسسية:** والتى تتمثل فى صعوبة الإنشاء والتسجيل والترخيص للمشروعات الصغيرة خاصة الناشئة نتيجة تعقيد بعض الإجراءات داخل المؤسسات الحكومية، ووجود صعوبات فى الدخول إلى الأسواق بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعدد جهات الإشراف على المشروعات الصغيرة والمتوسطة وعدم وجود نظام مؤسسى مثل وجود نقابة أو اتحاد يجمع أصحاب المشروعات الصغيرة.

نتائج البحث:

1- توصلت الدراسة إلى أن توزيع المشروعات المتاحة والتى تم الموافقة على تمويلها وفقا للمحافظات اتضح أن اكثر المحافظات التى استفادت من تمويل المشروعات هى محافظات سوهاج 13000 مشروع، المنوفية 8.5 الف مشروع، الغربية 5.7 الف مشروع، المنيا 5.7 الف مشروع، اسيوط 5.2 الف مشروع ، الدقهلية 4.2 الف فدان خلال الفترة كلها ممثلة نحو 19%، 12.3%، 8.3%، 8.2%، 7.6%، 6.2% باجمالى يقدر بنحو 61.6% ونجد ان مشروعات المراة فى محافظات الصعيد تستحوذ على حوالى 32.5% من الجمهورية.

2- أن اجمالى فرص تتناقص من عام لاخر بحوالي 3997 فرصة عمل خلال فترة الدراسة. وهذا يشير الى أن القروض المقدمة لم تؤدى الى توليد فرص عمل جديدة ولم تستخدم فى الغرض المخصص لها.

3-تزايد عدد النساء المستفيدات خلال الفترة الزمنية للدراسة بمقدار 9127 مشروع بالنسبة لاجمالى القروض مشكلة التمويل بوجه عام من أبرز المشاكل التى تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة فى بداية انطلاق المشروعات، فكثيراً ما تعتمد فى نشاطها على مواردها الذاتية أو على القروض العائلية، حيث أن الحصول على القروض المصرفية يستوجب توفر الضمانات اللازمة عدم ملائمة أجل القروض التى يرغب أصحاب المشروعات فى الحصول عليها لأغراض الإنشاء، والتى غالباً ما تكون متوسطة وطويلة الأجل مع القروض التى تفضل البنوك منحها وهى القروض قصيرة الأجل.

بالإضافة غير التمويلية وهى المعوقات التى تواجه المنشآت ولا تكون مرتبطة بعمليات التمويل وتشمل هذه المعوقات (المعوقات التسويقية، والمعوقات الفنية، والمعوقات الإدارية والمؤسسية).

توصيات البحث

من خلال نتائج البحث تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات:

ضرورة إعادة توزيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المحافظات طبقاً لعدد السكان وحاجة كل محافظة.

ضرورة مراقبة التمويل الذى يتم خروجه من مصادر التمويل حتى لايأخذ مسار آخر غير المخصص لأجله.

توحيد جهاز واحد لتمويل المشروعات يتم فيه تجميع كافة مصادر التمويل.

ضرورة عمل دورات تدريبية لأصحاب تلك المشروعات على دراسات الجدوى المطلوبة منهم.

مرونة آجال القروض اللازمة لتمويل تلك المشروعات لتتوافق حسب طبيعة المشروع وفى المدة الزمنية التى يتطلبها المشروع.

مراجع الدراسة

المراجع العربية:

1) معهد بحوث الاقتصاد الزراعى، **دراسة عن دور صندوق التنمية المحلية فى التمكين الاقتصادى للمراة الريفية،** وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، مركز البحوث الزراعية، قسم بحوث التمويل، 2021.
2) كنجو عبود كنجو ، دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب ، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد، جامعة حلب، 2006.
3) رشيد عليوة، "دور المشروعات المتوسطة والصغيرة في التنمية في البلاد العربية" ، ادارة الشركات والاتحادات العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، 2008.
4) مجلس التخطيط الوطني ومركز البحوث والإستشارات ، ثقافة نهوض وتنمية مستدامة (مسودة التقرير النهائي) ، بيا 2025 رؤية إستشرافية، جامعة قاريونس، بنغازي ، ليبيا ، مايو ، 2008.
5) الملتقى الإقتصادي، قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، العدد الثاني والعشرون، القاهرة ، مايو 2007.
6) سمير عبد الحميد عريقات، المشروعات الصغيرة في إطار التنمية الشاملة "معهد التخطيط القومي، يوليو 2004.
7) الصندوق الاجتماعي للتنمية، سجلات انجازات جهاز تنمية المشروعات الصغيرة، بيانات غير منشورة خلال الفترة (2020-2001)
8) وزارة التنمية المحلية، المشروعات الصغيرة، بيانات غيرمنشورة.
9) نهلة حمدي عبد الحميد البنا ، دراسة اقتصادية لدور بعض المنظمات في تنمية المشروعات الزراعية الصغيرة ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، فرع دمنهور، جامعة الاسكندرية ، 2001.
10) وزارة التنمية المحلية ، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ، صندوق التنمية المحلية ، دليل التعامل مع صندوق التنمية المحلية، 2020.

11) سارة محمد صابر رشوان وآخرون، دور القطاع المصرفى فى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول النامية، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، إبريل 2022.

المراجع الأجنبية

- Lerch, " The Study of an Operational Definftion for Micro , Small and Medium Sized Enterprises in Egypt , IDRC Contract SMEPOL/ 100168A 2001
- Social Fund for Development – Annual Report 2004.
- Food And Agriculture Organization of United Nations ‘‘ The State of World Fisheries and Aquaculture’. Rome, 2000.
- http://www/worldbank.org/html/fpd/privatesector/sme.htm.html102- 96 act / 1996 /www.polity.org.za/html/govdocs/legislation
- http://www/worldbank.org/html/fpd/privatesector/sme.htm. www.asem-focalpoint-cp.org/pdf/chapter- .
- www.se.ne.jp/policies /.2 kaisegaiyo/index/html-

الملاحق

جدول (1) اجمالى القروض ، المساهمة الذاتية، الاستثمارات ،عدد المشروعات ، المستفيدين وفرص العمل لصندوق التنمية المحلية طوال فترة الدراسة من (2001- 2020)

السنة	عدد المشروعات	فرص العمل	مستفيدين ذكور	مستفيدين نساء	اجمالى القروض (جنيه)	اجمالى المشاركة (جنيه)	اجمالى الاستثمارات (جنيه)	نسبة مشاركة المرأة
2001	5235	5070	3527	1708	13262346	3002062	16264408	33
2002	7293	8047	4186	3107	12370000	3157398	15527398	43
2003	6461	7666	2444	4017	15615400	4290552	19905952	62
2004	7011	8164	2643	4368	15678950	4082188	19761138	62
2005	8056	8191	3400	4656	18620900	4558220	23179120	58
2006	7939	7878	3525	4414	25393850	5952770	31346620	56
2007	10335	11335	4690	5645	34933130	7353270	42286400	55
2008	9629	7629	4219	5410	32961770	7772270	40734040	56
2009	11364	11364	4928	6436	41421355	11182122	52603477	57
2010	8471	8471	3754	4717	29601050	7485590	37086640	56
2011	8535	8038	3735	4800	30294850	8138781	38433631	56
2012	5100	6100	1980	3120	17901650	4309350	22211000	61
2013	5623	5523	2138	3485	20084300	4154325	24238625	61
2014	5307	5007	2096	3211	22636000	4546300	27182300	54
2015	2670	2170	1090	1580	14055000	2816200	16871200	67
2016	3522	3022	1175	2347	15861500	3172900	19034400	67
2017	1876	1476	612	1264	8692500	1745500	10438000	67
2018	3511	3011	1196	2315	27366000	5518200	32884200	67
2019	2694	2244	904	1790	18029250	3631850	21661100	66
2020	3102	2627	1050	2052	22697625	4575025	27272650	66
المجموع	123734	123033	53292	70442	437477426	101444873	538922299	57
المتوسط	6187	6152	2665	3522	21873871	5072244	26946115	57

المصدر: جمعت وحسبت من صندوق التنمية المحلية بوزارة التنمية المحلية – المشروعات الصغيرة– بيانات غيرمنشورة

جدول (2) اجمالى القروض ، المساهمة الذاتية، الاستثمارات، عدد المشروعات ، المستفيدين وفرص العمل خلال فترتى الدراسة من (2001- 2010) ، (2011- 2020)

السنة	عدد المشروعات	فرص العمل	مستفيدين ذكور	مستفيدين نساء	اجمالى القروض (جنيه)	اجمالى المشاركة (جنيه)	إجمالى الاستثمارات (جنيه)	نسبة مشاركة المرأة
2001	5235	5070	3527	1708	13262346	3002062	16264408	33
2002	7293	8047	4186	3107	12370000	3157398	15527398	43
2003	6461	7666	2444	4017	15615400	4290552	19905952	62
2004	7011	8164	2643	4368	15678950	4082188	19761138	62
2005	8056	8191	3400	4656	18620900	4558220	23179120	58
2006	7939	7878	3525	4414	25393850	5952770	31346620	56
2007	10335	11335	4690	5645	34933130	7353270	42286400	55
2008	9629	7629	4219	5410	32961770	7772270	40734040	56
2009	11364	11364	4928	6436	41421355	11182122	52603477	57
2010	8471	8471	3754	4717	29601050	7485590	37086640	56
المجموع	81794	83815	37316	44478	239858751	58836442	298695193	55
متوسط الفترة الاولى	8179	8382	3732	4448	23985875	5883644	29869519	55
2011	8535	8038	3735	4800	30294850	8138781	38433631	56
2012	5100	6100	1980	3120	17901650	4309350	22211000	61
2013	5623	5523	2138	3485	20084300	4154325	24238625	61
2014	5307	5007	2096	3211	22636000	4546300	27182300	54
2015	2670	2170	1090	1580	14055000	2816200	16871200	67
2016	3522	3022	1175	2347	15861500	3172900	19034400	67
2017	1876	1476	612	1264	8692500	1745500	10438000	67
2018	3511	3011	1196	2315	27366000	5518200	32884200	67
2019	2694	2244	904	1790	18029250	3631850	21661100	66
2020	3102	2627	1050	2052	22697625	4575025	27272650	66
المجموع	41940	39218	15976	25964	197618675	42608431	240227106	62
متوسط الفترة الثانية	4194	3922	1598	2596	19761868	4260843	24022711	62

المصدر: وزارة التنمية المحلية – المشروعات الصغيرة– بيانات غيرمنشورة

Results :

The study concluded that the distribution of available projects whose financing was approved according to the governorates showed that the governorates that benefited the most from project financing are Sohag governorates 13,000 projects, Menoufia 8.5 thousand projects, Gharbia 5.7 thousand projects, Minya 5.7 thousand projects, Assiut 5.2 thousand projects, Dakahlia 4.2 thousand feddans during the whole period, representing about 19%, 12.3%, 8.3%, 8.2%, 7.6%, 6.2%, with a total estimated at 61.6%, and we find that women's projects in the governorates of Upper Egypt account for about 32.5% of the Republic.

- The total number of job opportunities decreases from year to year, with about 3997 job opportunities during the study period. This indicates that the loans provided did not lead to the generation of new job opportunities and were not used for the purpose for which they were intended.

Recommendations

Through the results of the research, a set of recommendations were reached:

1- The need to redistribute small and medium enterprises to the governorates according to the population and the needs of each governorate.

2- It is necessary to monitor the funding that is withdrawn from funding sources so that it does not take a path other than the one allocated for it.

3- Unifying a single device for financing projects in which all sources of financing are collected.

4- The need to conduct training courses for the owners of these projects on the feasibility studies required of them.

5- The flexibility of the terms of the loans required to finance these projects to be compatible with the nature of the project and the time period required by the project.